مجلة الدراسات القانونية المقارنة
المجلد11/ العـــدد01 (2025)، ص.ص.192- 208. ISSN:2478-0022 EISSN:2600-6154

البنوك الرقمية، شروط الترخيص بإنشائها واعتمادها في ظل القانون رقم 23-09

Digital banks, conditions for licensing and Accreditation them under Law No. 23/09

د.سلطاني حميد

Dr. Hamid SOLTANI

دكتوراه في القانون، قانون خاص، استاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة امحمد بوقرة ببومرداس (الجزائر)

Doctorate in Law, Private Law, Lecturer A, Faculty of Law and Political Science، Mhamed Bougara, University – Boumerdes , ALGERIA.

Email:h.soltani@univ-boumerdes.dz

تاريخ إرسال المقال:2025/04/27 **تاريخ القبول:2025/06/05** **تاريخ النشر:2025/06/11**

ملخص:

يشهد العالم ثورة تكنولوجية هائلة ومتسارعة والتي مست كل القطاعات، بما في ذلك القطاع البنكي، حيث أن التحول الرقمي للعمليات البنكية أصبح واقعًا حتميًا في ظل الانتشار الواسع للبنوك الرقمية في العالم.

نستعرض في هذه الورقة البحثية النظام القانوني للبنوك الرقمية في الجزائر لاسيما بعد صدور النظام رقم 04/24 المحدد لشروط ترخيص واعتماد البنوك الرقمية، والتعليمة 02/25، خاصة بعد ان جاء في نص المادة 90 من القانون رقم 23-09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي من صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي الترخيص بإنشاء بنوك رقمية.

صدر هذا النظام في سياق الجهود الرامية إلى تحديث النظام المصرفي الجزائري وتعزيز التحول الرقمي. يهدف هذا التوجه إلى إنشاء بيئة مناسبة للتكنولوجيا المالية تلبي احتياجات العملاء بطرق مبتكرة، مما يتماشى مع التطورات العالمية في هذا المجال.

كلمات مفتاحية:

بنك رقمي، خدمات مالية، الترخيص والاعتماد. التكنولوجيا المالية. النظام البنكي.

المؤلف المرسل: سلطاني جميد **Email**:h.soltani@univ-boumerdes.dz

Abstract:

The world is witnessing a massive and rapid technological revolution that has impacted all sectors, including the banking sector. The digital transformation of banking operations has become an inevitable reality in light of the widespread emergence of digital banks worldwide .

In this research paper, we examine the legal framework for digital banks in Algeria, particularly following the issuance of Regulation No. 24/04, which defines the conditions for licensing and approving digital banks, and Instruction 25/02. This is especially relevant after Article 90 of Law No. 23-09, which includes the monetary and banking law, granted the Monetary and Banking Council the authority to license the establishment of digital banks.

This regulation was issued as part of efforts to modernize the Algerian banking system and enhance digital transformation. This approach aims to create a suitable environment for financial technology that meets customer needs in innovative ways, aligning with global developments in this field

Keywords:

Digital bank, Financial services, Licensing and Accreditation. Financial technology. Banking system.

مقدمة

يشهد العالم في الوقت الراهن تقدمًا ملحوظًا ومذهلاً في مجال التكنولوجيا وتطبيقاتها المتنوعة، مما أسهم بشكل كبير في تحسين وتطوير الخدمات المصرفية، وجعلها أكثر سرعة وسهولة في صورتها الرقمية. وكان لوباء كورونا دورا محوريا في إبراز اهمية التحول الرقمي في الخدمات المصرفية، حيث اضطر العملاء إلى الاعتماد على الخدمات الرقمية خاصة مع التطور الملحوظ الذي شهدته التجارة الالكترونية على الخدمات الرقمية، والتي حققت انتشارًا واسعًا في السنوات الأخيرة.

وقد أصدر المشرع الجزائري القانون النقدي والمصرفي الجديد 09/23 (قانون 09/23، 2023) الذي يسمح بإمكانية الترخيص بإنشاء بنوك رقمية، تبعه صدور النظام 04/24 المؤرخ في 13 أكتوبر 2024، (النظام 04/24، 2024)المتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي. ثم جاءت التعليمة 02/25 التي فصلت في بعض مواد النظام 04/24 لاسيما عناصر الملف المرفق بطلب الترخيص والاعتماد. (التعليمة، 2025). وبذلك وضع الإطار القانوني الهام لترخيص واعتماد البنك الرقمي في الجزائر وهو تطور مهم وإيجابي للنظام البنكي الجزائري.

فالبنوك الرقمية تقدم خدمات مالية عبر الإنترنت بسهولة وسرعة دون الحاجة إلى فروع مادية، مما يقلل التكاليف ويزيد الكفاءة. تتميز عن البنوك التقليدية بتوفير تجربة مستخدم سلسة، وإتاحة الخدمات على مدار الساعة، مع تركيز أكبر على التكنولوجيا والابتكار.

ان الهدف المنشود من تنظيم وتأطير البنوك الرقمية في الجزائر هو تعزيز الشمول المالي وبناء اقتصاد رقمي تنافسي، والمساهمة في جذب فئات جديدة من العملاء، خاصة الشباب، مما يمكن من إحداث تحول نوعي في تقديم الخدمات المالية.

أصبح اليوم بإمكان المستثمرين انشاء بنوك رقمية في الجزائر بعد صدور النظام 04/24 أعلاه وبالتالي الموضوع يطرح الإشكالية التالية: ماهي الشروط التي اعتمدها المشرع الجزائري لترخيص بإنشاء واعتماد بنك رقمي في ظل النظام رقم 04/24؟

وتتفرع عنه اشكالات مهمة تتمحور حول: كيف عرف الفقه والتشريع البنوك الرقمية، فيما تكمن مزاياها والخدمات التي تقدمها وما هي آفاق تطوريها في الجزائر؟

وللإجابة عن الإشكالية نعتمد الخطة التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك الرقمية، أما المبحث الثاني: شروط الترخيص لإنشاء واعتماد البنوك الرقمية في ظل النظام 04/24

وفي الخاتمة تم التطرق الى أهم النتائج التي تم التوصل إليها مع تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات.

من حيث المناهج المستعملة في هذه الدراسة، اعتمدنا على المنهج الاستقرائي لتحديد المصطلحات والتعريفات والمفاهيم المرتبطة بالبنوك الرقمية ومزاياها، كما تم التفصيل في إجراءات ومحتوى ملف الترخيص والاعتماد البنوك الرقمية. بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل النصوص القانونية المتعلقة بشروط تأسيس واعتماد نشاط البنك الرقمي في الجزائر، وقد شمل ذلك استعراض الخصائص المميزة لممارسة هذا النشاط والتحديات المرتبطة به، خاصة المخاطر السيبرانية وموثوقية وأمان المعلومات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك الرقمية

تعود جذور نشأة البنوك الرقمية إلى الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008، وما نتج عنها من آثار سلبية على النظام المالي العالمي، بالإضافة إلى جائحة كوفيد -19 التي دفعت البنوك إلى ابتكار خدمات مصرفية رقمية، مما أحدث تحولًا جذريًا في طريقة تقديم الخدمات البنكية، حيث أصبحت تعتمد بشكل كامل على التكنولوجيات الحديثة.

نطرح التساؤل حول كيفية تعريف الفقه والتشريع للبنوك الرقمية (المطلب الأول)، وما هي مميزاتها والاختلافات بينها وبين البنوك التقليدية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف البنوك الرقمية

عرف الفقه البنوك الرقمية بتعاريف مختلفة كل من منظوره، في حين تبنت التشريعات العربية المقارنة تعريفات لها نظرا لضرورة وجودها ومنافستها للبنوك التقليدية، أما موقف المشرع الجزائري فيظهر من استقراء نصوص القانون النقدي والمصرفي رقم 09/23 والنظام رقم 04/24.

الفرع الأول: التعريف الفقهي للبنوك الرقمية

اهتم فقهاء القانون والاقتصاد بمصطلح البنوك الرقمية، وقدموا تعريفات مختلفة، حيث عرفه البعض على أنه "موقع الكتروني يقدم الخدمات المالية في البيئة الافتراضية " (التميمي،، 2012، صفحة 45)، كما عرف البنك الرقمي من جهة أخرى على أنه " العمل المصرفي الذي تكون فيه الانترنت وسيلة الاتصال بين البنك والعميل وبمساعدة نظم

وبرامج تمكن العميل من الاستفادة من الخدمات والحصول على منتجات مصرفية مختلفة، والتي يقدمها البنك عن بعد". (مجدوب و بن عبد العزيز، 2013، صفحة ص 207).

كما تم تعريف للبنك الرقمي من زاوية عدم الوجود المادي له، باعتباره يتواصل مع عملائه على مستوى العالم الافتراضي بأنه " البنك الذي ليس له فروع مادية، والذي يتواصل مع عملائه عبر وسائل إلكترونية متصلة بشبكة الإنترنت. (وافي و مُحَّد، 2017، صفحة 06) وهناك من يعطي تعريف للبنك الرقمي من خلال الخدمات التي يقدمها والمتمثلة في قبول الودائع، ومنح القروض، وفتح الحسابات البنكية، وتوفير وسائل الدفع ...الخ، وذلك من خلال الوسائل الإلكترونية أو الرقمية بشكل أساسي عوضا عن التفاعل الفعلي مع العملاء. (ابو غدة،، 2019، صفحة 220).

الفرع الثاني: التعريف التشريعي للبنوك الرقمية

تصدت بعض التشريعات في الدول العربية لتعريف البنوك الرقمية استجابة لوجودها على أرض الواقع، وتماشيا مع التطورات التكنولوجية والتقنية التي مست الخدمات البنكية على المستوى العالمي.

فالمشرع المصري عرف البنوك الرقمية في المادة 01 من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي بانها "بنوك تقدم خدمات مصرفية عبر القنوات أو منصات رقمية باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة". (، القانون 194، 2000). أما المشرع السعودي فاعتبر ان البنوك الرقمية هي البنوك التي تقدم الأعمال المصرفية والخدمات المصرفية بشكل أساسي، وذلك عبر المنصات والقنوات الإلكترونية، من خلال استخدامها التقنيات التكنولوجية الحديثة، (لمرسوم الملكي رقم/ 05، 1966). كما عرف المشرع الكويتي البنوك الرقمية باعتبارها البنك (سواء التقليدي أو الإسلامي) الذي يزاول المهنة المصرفية عن طريق القنوات الرقمي. (دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية في دولة الكويت، 2022)

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فالملاحظ أنه لم يقدم تعريفا في إطار القانون النقدي والمصرفي 09/23، واكتفى فقط في المادة 90 منه بالترخيص بإنشاء بنوك رقمية في الجزائر وأحالت تحديد كيفيات وشروط ممارستها لأنشطتها إلى التنظيم، تجسد في النظام رقم 04/24 الذي عرفها في المادة 02 منه لتعريف البنك الرقمي واعتبره "كل بنك يقدم خدمات ومنتوجات مصرفية حصريا عبر قنوات أو منصات أو دعائم رقمية بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في إطار ممارسة أنشطته.التكنولوجيات الحديثة المقصودة أعلاه، هي تلك المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال والتكنولوجيا المالية." (النظام 04/24، 2024).

كما أشارت إلى مجموع العمليات البنكية التي يمكن ان تقوم به البنوك الرقمية لاسيما تلقي الأموال من الجمهور، وعمليات القرض، والعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وكذا وضع جميع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن، وإدارة هذه الوسائل."

وكخلاصة للتعريفات الفقهية والتشريعية يمكن القول ان البنوك الرقمية هي البنوك التي تقدم خدماتها البنكية عبر القنوات او المنصات الرقمية باستخدام التقنيات التكنولوجيا الحديثة (الحاسوب او الهاتف الذكي)، اي تقدم خدمات بنكية على الانترنت وبدون التنقل الى الوكالات البنكية. فالبنوك الرقمية ليس لها وجود مادي وانما تقدم خدماتها عن بعد، مع ضمان السرعة والامان في التعاملات البنكية.

المطلب الثاني: مزايا البنوك الرقمية وتمييزها عن البنوك التقليدية

تمثل البنوك الرقمية نتيجة تحول رقمي شهدته الصناعة المالية على مستوى العالم، هذا التحول أتاح تقديم الخدمات المالية التقليدية من خلال قنوات رقمية. لذا، من الضروري تسليط الضوء على المزايا والخدمات التي توفرها هذه البنوك للمستهلكين وللاقتصاد الوطني بشكل عام، ثم نستعرض ما يميز البنوك الرقمية عن البنوك التقليدية.

الفرع الأول: مزايا البنوك الرقمية وخدماتها

يعتبر الترخيص بإنشاء البنوك الرقمية خطوة مهمة نحو تطوير النظام المصرفي في الجزائر، نظرًا لتأثيرها على التعاملات النقدية الورقية وعلى الاقتصاد بشكل عام.

ويمكن اجمال مزايا البنوك الرقمية والخدمات التي تقدمها فيما يلي:

أولا. مزايا البنوك الرقمية

1- تقدم البنوك الرقمية راحة كبيرة لعملائها، حيث تتيح لهم إجراء جميع العمليات المصرفية في أي وقت ومن أي مكان، دون الحاجة لزيارة الفروع التقليدية. علاوة على ذلك، توفر هذه البنوك واجهات مستخدم سهلة وبسيطة مما يسهل عملية الاستخدام.

2- تتميز البنوك الرقمية بالسرعة والكفاءة في معالجة مختلف الخدمات والعمليات البنكية، ويسمح ذلك للعملاء من القيام بتحويلات مالية وكذلك دفع الفواتير ومعرفة رصيد الحساب بسرعة كبيرة وبلا تأخير. ففتح الحساب مثلا في البنك الرقمي يكون عبر الانترنت ويتم بسرعة وسهولة، ويطلب البنك من العميل ملئ بعض الوثائق واعطاء معلومات لاسيما حول الراتب والمداخيل الشهرية والتأكد من الهوية، وهذه العملية تستغرق بضع دقائق فقط، ويمكن القيام بها في اي وقت ومن أي مكان. كما يمكن للعميل تسيير حسابه والقيام بمختلف العمليات دون الحاجة للتنقل، بينما فتح حساب لدى البنك التقليدي يستغرق وقت طويل مع ضرورة التنقل والحضور لدى الوكالة مصحوبا بالوثائق والانتظار في الطوابير.

3-تقدم البنوك الرقمية مستوى عالٍ من الأمان والحماية للمعاملات المصرفية، حيث تعتمد على تقنيات التشفير والمصادقة المتعددة لضمان سلامة المعلومات والبيانات المالية لعملائها، وحمايتهم من مخاطر الاختراق السيبراني.. (دريد و الطاوس غريب، 2022)

4-تسهم البنوك الرقمية بشكل كبير في تعزيز الابتكار، وتلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال توفير بيئة مصرفية مشجعة وجاذبة للمستثمرين. وهذا يسهل زيادة النشاط التجاري، ويساعد في تسريع التعاملات المالية، خاصة في مجال التجارة الإلكترونية. (https://mnasserlaw.com، 2024)

5-تعمل البنوك الرقمية على تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكترونية بمختلف أشكالها، لاسيما البطاقات البنكية، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود الورقية إلى أدنى مستوياته. وهذا يساعد في تجنب أزمة السيولة النقدية التي كثيرا ما تميز الاقتصاديات المتخلفة في مجال الاقتصاد الرقمي.

ثانيا. خدمات البنوك الرقمية

ترتبط البنوك الرقمية، كما لاحظنا، ارتباطًا وثيقًا بالمنصات الإلكترونية والتطبيقات الذكية، حيث تقوم برقمنة جميع مستويات الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

كما أحدثت البنوك الرقمية ثورة في طريقة تقديم العمليات والخدمات المصرفية، حيث اعتمدت على الإنترنت كوسيلة للتواصل مع العملاء، بدءًا من استخدام الحواسيب، ثم اللوحات الرقمية، وأخيرًا الهواتف الذكية من خلال تطبيقات رقمية.

من المهم الاشارة الى ان البنوك الرقمية تقدم كل الخدمات والعمليات البنكية المعروفة: فتح حساب بنكي، تقديم طاقة بنكية أي توفر وسائل الدفع، تسليم دفتر حسابات، منح قروض بنكية، فتح حساب ادخار، فهي بنوك حقيقية وكاملة مثلها مثل البنوك التقليدية.

وهو ما أكدته المادة 11 من النظام 04/24 التي رخصت ومكنت البنوك الرقمية من ممارسة كل العمليات المصرفية المعروفة والمتمثلة في تلقي الأموال من الجمهور، ومنح القروض، والعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وكذا وضع جميع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن، وإدارة هذه الوسائل. (النظام 04/24، 2024).

الفرع الثاني: الفروق بين البنوك التقليدية والبنوك الرقمية

تُمثل البنوك التقليدية والبنوك الرقمية نموذجين مصرفيين متميزين، حيث تعتمد الأولى على الفروع المادية والتفاعل البشري، بينما تستند الثانية إلى التقنيات الرقمية لتقديم خدمات مصرفية عبر الإنترنت. في الجزائر، يتزايد الاهتمام بالبنوك الرقمية كجزء من التحول الرقمي، لكن البنوك التقليدية لا تزال تهيمن على القطاع المصرفي.

تبرز الفروق بين النموذجين من حيث: الهيكل التنظيمي، إمكانية الوصول، التكاليف، تجربة العملاء، الابتكار التكنولوجي، والثقة.

أولا. الهيكل التنظيمي

البنوك التقليدية تعمل من خلال شبكة فروع مادية منتشرة في المدن الكبرى والمناطق الريفية مع وجود موظفين يقدمون خدمات وجهاً لوجه. هذه الهيكلية تتطلب تكاليف تشغيلية مرتفعة تشمل إيجارات الفروع ورواتب الموظفين، لكنها توفر علاقة مباشرة مع العملاء، خاصة في الخدمات المعقدة كالقروض العقارية والتمويلات الاستثمارية، (كافي، 2012) أما البنوك الرقمية فتعتمد على منصات إلكترونية وتطبيقات محمولة، دون الحاجة إلى فروع مادية. مستخدمة غالبًا بنية تحتية قائمة على السحابة لتقليل التكاليف التشغيلية.

ثانيا. إمكانية الوصول والراحة

البنوك الرقمية تتيح خدماتها على مدار الساعة عبر الإنترنت، مما يسمح للعملاء بإجراء المعاملات من أي مكان. مما يقلل الاعتماد على النقود الورقية، خاصة في معاملات كبرى مثل شراء العقارات، هذا النموذج يجذب الشباب والمناطق النائية التي تفتقر إلى فروع بنكية.

في المقابل، تعتمد البنوك التقليدية على الفروع، مما يحد من وصول العملاء في المناطق البعيدة أو ذوي الجداول المزدحمة. (هارون، 2024) .

ثالثا. التكاليف والتسعير

البنوك الرقمية تتميز بانخفاض تكاليفها التشغيلية بسبب غياب الفروع المادية، مما يتيح تقديم خدمات بأسعار منخفضة أو مجانية، مثل التحويلات أو إدارة الحسابات. في الجزائر، يُتوقع أن تساهم البنوك الرقمية في خفض التكاليف التشغيلية مقارنة بالبنوك التقليدية (eco-pedia، 2025) على النقيض، تفرض البنوك التقليدية رسوماً أعلى لتغطية تكاليف الفروع والموظفين. ومع ذلك، تقدم هذه البنوك مجموعة واسعة من المنتجات المالية، مثل القروض طويلة الأجل، التي تظل مطلوبة في الجزائر والدول العربية (كافي، 2012)

رابعا. تجربة العملاء

البنوك الرقمية تقدم تجربة سلسة من خلال تطبيقات توفر إشعارات فورية وأدوات إدارة مالية مخصصة. البنوك التقليدية تقدم تجربة هجينة، تجمع بين الخدمات الرقمية والتفاعل المباشر. لكن العمليات الإدارية البطيئة غالباً ما تُشكل عائقاً (عبة، 2024)

خامسا. الابتكار التكنولوجي

البنوك الرقمية تعتمد تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لتحسين الخدمات. فالبنوك التقليدية تواجه تحديات في التحول الرقمي بسبب أنظمة الحوسبة القديمة.

سادسا. الثقة والأمان

الثقة عامل حاسم في اختيار البنك. البنوك التقليدية تتمتع بسمعة راسخة وتنظيم صارم من قبل البنوك المركزية، مما يطمئن العملاء، خاصة في الودائع الكبيرة أو الخدمات المعقدة. (كافي، 2012) .

أما البنوك الرقمية، رغم خضوعها لتنظيمات مماثلة، يجب أن تتغلب على الشكوك المرتبطة بنموذجها الرقمي بالكامل. تستثمر في تقنيات أمنية متقدمة، لتعزيز الثقة. يهتم العملاء الشباب أقل بغياب الوجود المادي، مفضلين الراحة. (mc2i.fr/, 2022.)

وعليه يمكن القول اجمالا ان البنوك الرقمية تواجه تحديات في بناء الثقة بسبب نموذجها غير المادي. في الجزائر، تلبي البنوك الرقمية والبنوك التقليدية احتياجات مختلفة. تتفوق البنوك الرقمية في الراحة، التكاليف المنخفضة، والابتكار، بينما تقدم البنوك التقليدية خبرة عميقة وثقة راسخة. في الجزائر، يُعد السماح بالبنوك الرقمية خطوة نحو تعزيز الشمول المالي، لكن البيروقراطية ونقص الوعي التكنولوجي قد يعيقان التقدم. (eco-pedia، 2025)

المبحث الثاني: شروط الترخيص بإنشاء البنوك الرقمية وإجراءات اعتمادها

صدر النظام رقم 04/24 بتاريخ 13 اكتوبر 2024 محددا شروط الحصول على ترخيص بممارسة أنشطة البنوك الرقمية واعتمادها في الجزائر، ويهدف إلى توضيح الإطار القانوني الذي ينظم هذه المؤسسات المصرفية الحديثة، التي تعتمد على تكنولوجيا مالية متطورة، وتطبيقا لذلك أصدر بنك الجزائر التعليمة رقم 02/25 التي أوضحت الوثائق المطلوبة في ملف الترخيص والاعتماد.

المطلب الأول: شروط الترخيص لإنشاء بنك رقمي وإجراءاته

بداية نشير إلى ان هناك شروط عامة وأخرى خاصة لإنشاء بنك رقمي، تمثل الحد الأدنى من المتطلبات التي ينبغي ان يحققها طالب الترخيص بإنشائه، وهي مكملة لمتطلبات إنشاء بنك تقليدي، حيث يخضع البنك الرقمي لنفس الشروط التي يخضع لها البنك التقليدي، (النظام 24/01، 2024) وعليه يمكن تقسيم هذه الشروط الى شروط شكلية وشروط إجرائية.

الفرع الأول: الشروط الشكلية لإنشاء بنك رقمي

هناك شروط عامة تشترك فيها البنوك التقليدية والرقمية كشكل الشركة ومقرها الاجتماعي إضافة إلى الشروط الخاصة كرأسمال البنك الرقمي وشروط في مؤسسه ومساهميه.

أولا. الشروط العامة لإنشاء بنك رقمي:

1- الشكل القانوني للبنك الرقمي: يجب أن يتخذ البنك الرقمي في الجزائر شكل شركة مساهمة، وهو الشرط الشكلي الذي كرسته المادة المادّة 91 القانون 23-09 "يجب أن تؤسس البنوك والمؤسسات المالية في شكل شركات ذات أسهم، ....." .(قانون 09/23، 2023).

فقد اشترط المشرع الجزائري أن تتخذ البنوك ومنها الرقمية شكل شركة مساهمة دون سواها، فلا تنشأ في اي شكل من الأشكال الأخرى للشركات.

الملاحظ ان المنظم الجزائري حظر تأسيس البنك الرقمي كفرع لبنك أجنبي وفقًا للمادة 04 من (النظام 04/24، 2024). يمكن تفسير هذا الحظر بالنظر إلى خصوصية البنوك الرقمية، والمخاطر المرتبطة بنشاطها، إضافة إلى رغبة المشرع في ضمان حماية أموال المودعين وجميع المتعاملين مع البنك الرقمي، لذا ضيق المشرع الجزائري على البنوك الأجنبية إمكانية الاستثمار بإنشاء فروع لها في شكل بنك رقمي.

2- شروط متعلقة بالمقر الاجتماعي لإنشاء البنك الرقمي: يجب على المتقدمين للحصول على ترخيص لإنشاء بنك رقمي تحديد وتخصيص مقر لممارسة نشاطهم والذي سيكون بمثابة المركز الرئيسي لهم، ورغم أنه ليس من الضروري أن تفتح البنوك الرقمية فروعًا إلا أن بنك الجزائر قد يشترط على البنك الرقمي إنشاء مراكز لتسهيل وصول العملاء للتعامل مع استفساراتهم وشكاواهم، حيث ألزمت المادة 6 من النظام 04/24 على مؤسسي البنك الرقمي تخصيص مقرا اجتماعيا في الجزائر يخصص لأغراض إدارية كما يستخدم هذا المقر لمعالجة شكاوى الزبائن.

يحظر النظام 04/24 في مادته 7 على البنك الرقمي فتح وكالات غير تلك المسماة باسم "الرقمية" والتي تعمل بشكل آلي كليا، كما يُسمح له بتقديم خدمات لعملائه من خلال شبكته الخاصة للروبوتات المصرفية أو باستخدام الروبوتات التابعة لبنوك أخرى.

ثانيا / الشروط الخاصة لإنشاء بنك رقمي:

1- **الشروط المتعلقة بالرأسمال:** يُعتبر الحد الأدنى لرأسمال البنوك ضمانًا قانونيًا وفعليًا للدائنين وجميع المتعاملين معها، مما يبرز أهميته الكبيرة، بالنظر لنشاط البنوك الذي يعتمد على جمع الأموال من الجمهور وتقديم القروض للمستثمرين، فإن المشرع يضع قواعد خاصة لتحديد هذا الحد الأدنى لرأسمال البنوك.

وفي هذا الإطار صدر عن المجلس النقدي والمصرفي النظام رقم 24 /02 المؤرخ في 06 فبراير سنة 2024 يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر (النظام رقم 02/24 المتعلق بتحديد الحد الادني لرسمال البنوك و المؤسسات المالية، 2024).

يلاحظ من النظام أنه سمح للمجلس النقدي والمصرفي لأول مرة بالترخيص بإنشاء بنوك رقمية وهي بنوك تجارية بحسب شكلها، وهذا بعد موافقة المحافظ لتمارس أنشطتها، وقد حدد المشرع الجزائري رأس مال البنوك الرقمية بمبلغ 10 مليارات دينار جزائري، وهي من الشروط الشكلية الخاصة بالبنك الرقمي دون سواه. طبقا للمادة 02 من النظام رقم 24-02، التي تلزم البنوك والمؤسسات المالية بتوفير حد أدنى لرأس المال كما يلي:

أ– البنك: 20 مليار دينار جزائري.

ب– بنك الأعمال: 20 مليار دينار جزائري.

ج– البنك الرقمي: 10 مليارات دينار جزائري.

د– مؤسسة مالية: ستة مليار وخمسمائة مليون دينار جزائري. (النظام رقم 02/24 المتعلق بتحديد الحد الادني لرسمال البنوك و المؤسسات المالية، 2024)

2–شروط مؤسسي البنك الرقمي ومسيريه: نستعرض تباعا الشروط الواجب توفرها في المساهمين اولا ثم الشروط المتعلقة بالمسيرين ثانيا.

أ– الشروط الواجب توافرها في مؤسسي البنك الرقمي:

يمكن تعريف المساهمون والمؤسسون للبنك بأنهم الاشخاص الطبيعيون وممثلي الاشخاص المعنوية الذين يشاركون بصفة مباشرة او غير مباشرة في أي عمل غرضه تأسيس البنك. (النظام 05/92، 1992). ويشترط ان يكون ضمن مساهمي البنك الرقمي بنك خاضع للقانون الجزائري بغض النظر عن جنسية المساهمين فيه بشرط ان يتمتع بخبرة في مجال الخدمات البنكية عبر الإنترنت، على ان يمتلك هذا البنك ما لا يقل عن 30% من رأس المال، دون أن تتجاوز حصة أي مساهم فردي من المساهمين الآخرين وأطرافهم المرتبطة هذه النسبة طبقا للمادة 05 من النظام 04/24. أي يجب أن تمثل نسبة ملكية البنك الخاضع للقانون الجزائري النسبة الأكبر بين جميع المساهمين الآخرين، بحيث لا تقل عن 30%. وبالتالي، يكون البنك الخاضع للقانون الجزائري هو المالك للأغلبية من أسهم البنك الرقمي الذي يتم تأسيسه.

يمكن ملاحظة من خلال قراءة وتحليل نص المادة 05 من النظام 04/24 ،ان المشرع وضع حكما خاصا يتعلق بالمساهمة في رأسمال البنوك الرقمية ،حيث فرض على المستثمر الأجنبي شراكة الزامية فيما يتعلق بالرأسمال الاجتماعي للبنك الرقمي ،كما انه الزم المستثمر الخاضع للقانون الجزائري بامتلاك على الأقل 30 % من رأسمال البنك، وهو ما يجعلنا نصف هذه الشراكة في مجال الاستثمار الأجنبي لإنشاء بنك رقمي بأنها شراكة إجبارية ، على ان تمثل نسبة ملكية البنك الخاضع للقانون الجزائري النسبة الأكبر من بين كل المساهمين الاخرين ، والتي لا تقل عن 30 % ،وبالتالي فان هذا البنك الخاضع للقانون الجزائري يملك الأغلبية من اسهم البنك الرقمي قيد التأسيس.

كما يمكن استنتاج من قراءة نص المادة 05 المذكورة أعلاه، وبمفهوم المخالفة، أن النظام 04/24 يتيح للمستثمر الوطني امتلاك 100% من مشروع البنك الرقمي المزمع تأسيسه، حيث إن القيود الواردة في المادة 05 تنطبق فقط على المستثمر الأجنبي.

من جهة أخرى، نجد ان المشرع يولي شخص المساهم أهمية بالغة اذ يمنع فئات معينة من ممارسة المهنة المصرفية، وبالتالي انشاء بنك رقمي، لاسيما الأشخاص المحكوم عليهم في جناية او جنحة الاختلاس، او السرقة، او الغدر، او النصب، او اصدار شيك بدون رصيد، او خيانة الامانة، او الافلاس، او جرائم الصرف، او مخالفة قوانين الشركات، من ان يكونوا مؤسسين للبنك او المؤسسة المالية. كما يشترط في المساهمين القدرة المالية، وتجربتهم، وكفاءتهم في الميدان المالي والمصرفي والقدرة والملاءة المالية لدعم تأسيس البنك الرقمي في الجزائر. (قانون 09/23، 2023، صفحة المادة 87)

ب–الشروط الواجب توافرها في مسيري البنك الرقمي:

المسير هو "كل شخص طبيعي له دور في تسيير البنك كالمدير، او المدير العام، او كل مسؤول يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات باسم البنك، وكل ممثل له يملك حق التوقيع، وكل عضو في مجلس الادارة، او مجلس المراقبة، وبصفة عامة كل من يتولى الادارة بصفة مباشرة او بواسطة شخص اخر، او يتولى التسيير والتمثيل " (النظام 05/92، 1992، صفحة المادة 02)

أما عن عدد المسيرين للبنك الرقمي فاشترط المشرع على ألا يقل عددهم عن مسيرين اثنين (2)، يعهد اليهما تحديد الاتجاهات الفعلية لنشاط البنك، ويتحملان أعباء التسيير. (قانون 09/23، 2023، صفحة المادة 98)،يتولى هذان المسيران أعلى المناصب في الترتيب السلمي، ويجب أن يكونا في وضعية مقيم. لا يشترط أن يكونا من حاملي الجنسية الجزائرية، ولكن يجب أن يكون المسير مؤهلاً لأداء مهامه، وأن تتوفر فيه صفات كافية من حيث الكفاءة التقنية والقدرة على التسيير.

في هذا السياق، يتعين على المسيرين، مثل المساهمين، تقديم ملف كامل لبنك الجزائر يتضمن المعلومات اللازمة للتحقق من توفر القدرة والكفاءة، بالإضافة إلى الاطلاع على مسارهم المهني ونزاهتهم. (النظام 04/24، 2024)

الفرع الثاني: إجراءات الترخيص لإنشاء بنك رقمي

لا يكفي توافر الشروط لإنشاء بنك رقمي في الجزائر بل لا بد من اتباع إجراءات معينة لترخيص به بعد تقديم ملف تبين عناصره التعليمة رقم 02/25). الملاحظ ان المشرع أضاف شروطا خاصة تنفرد بها البنوك الرقمية فقط باعتبارها تمارس نشاط يتضمن مخاطر سيبرانية عالية ترتبط بالتكنولوجيا وامن البيانات والمعلومات.

أولا. كيفية تقديم ملف إنشاء بنك رقمي:

يشترط النظام 04/24 ضرورة اتباع إجراءات معينة لتأسيسه ومباشرة العمليات البنكية والمصرفية الرقمية للحصول على ترخيص لتأسيس بنك رقمي، يتعين تقديم ملف إلى المجلس النقدي والمصرفي. يجب أن يتضمن هذا الملف، بالإضافة إلى العناصر الأساسية المطلوبة لتأسيس البنك، معلومات محددة تتعلق بالنموذج الرقمي للمؤسسة. كما يتوجب على المسيرين إثبات قدرتهم على فهم المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية الرقمية.

ونصت المادة 8 من النظام 04/24 على وجوب تقديم طلب الترخيص بتأسيس بنك رقمي إلى رئيس المجلس النقدي والمصرفي. كما نصت على ان عناصر الملف المرفق بهذا الطلب سيحدد عن طريق تعليمة عن محافظ بنك الجزائر.

ثانيا. عناصر ملف إنشاء بنك رقمي:

تطبيقا لأحكام النظام 04/24 (النظام 24/01، 2024) والتعليمة رقم 02/25، التي تهدف إلى تحديد المعلومات والوثائق المطلوبة لتقديم طلب ترخيص واعتماد بنك رقمي في الجزائر. (التعليمة، 2025) تنص المادة 03 منها على ضرورة تقديم ملف يتكون من نسختين، إحداهما رقمية، لتأسيس بنك رقمي. بينما توضح المادة 04 منها المعلومات والوثائق التي يجب أن يتضمنها هذا الملف، والتي تشمل العناصر التالية:

-عرض موجز للمشروع، لاسيما الرؤية والأهداف الاستراتيجية للمشروع، إمكانات النمو والتوسع والربحية والمساهمة في تحقيق الشمول المالي والتنمية الاقتصادية، ووصف للخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء.

-مشروع القانون الأساسي وصفة المؤسسين والمساهمين.

- دراسة تقنية واقتصادية للمشروع.

-نظام المعلوماتي والإفصاح والبنية التحتية المعلوماتية.

-نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

-نظام الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتهم.

-نظام امن المعلومات ومخاطر الامن السيبراني.

-الأجهزة والتدابير المتعلقة بإدارة الحوادث واستمرارية النشاط.

-حماية البيانات الشخصية.

وقد اشترطت المادة 9 من النظام 04/24 ضرورة أن يتضمن ملف طلب الترخيص معلومات تمكن من تقدير معارف المسيرين في مجال إلمامهم بالمخاطر المتعلقة بنموذج النشاط الرقمي المعتمد.

يمارس المجلس النقدي والمصرفي رقابة سابقة، عن طريق التحقيق من مدى توفر الشروط القانونية، والتنظيمية في طالب الترخيص. فان توفرت تلك الشروط، فان المجلس يمنح الترخيص بموجب مقرر فردي، يصدره محافظ بنك الجزائر، ليدخل هذا الترخيص حيز التنفيذ من تاريخ تبليغه. (النظام 24/01، 2024، صفحة المادة 05)

وبطبيعة الحال فان الحصول على الترخيص لا يسمح بالانطلاق في ممارسة نشاط البنك الرقمي فلا بد من مباشرة إجراءات الحصول على الاعتماد.

المطلب الثاني: شروط اعتماد البنوك الرقمية وإجراءاته

يمكن تعريف الاعتماد بأنه " قرار إداري منفرد، تقبل الادارة من خلاله وجود هيئة معينة، وتسمح لها بمباشرة نشاط معين. ويضفى الاعتماد على الشخص المعنوي صفة " البنك"، ويخوله حق ممارسة النشاط المصرفي وكل العمليات البنكية ". (قزولي عبد الرحيم، 2015، صفحة 70)،نتطرق تباعا الى شروط الحصول على الاعتماد ثم الى اجراءاته.

الفرع الأول: شروط اعتماد البنك الرقمي:

يعتبر انشاء وتأسيس بنك رقمي عملية معقدة لاسيما من الناحية التقنية والتكنولوجية، لذلك أضاف المشرع شروط اخرى فيما يتعلق بالترخيص بممارسة نشاط البنك الرقمي.

في هذا السياق، من المهم التأكيد على ان محافظ بنك الجزائر لا يمنح الاعتماد الا بعد التأكد من توفر الشروط الإضافية الخاصة بالبنوك الرقمية، والتي تشمل نوعين من الشروط: شروط متعلقة بضمان امن المعلومات ومتانة النظم وادارة المخاطر التقنية، حتى يتأكد ويطمئن من قدرة البنك على تقديم الخدمات المصرفية للعملاء بشكل مستقر وآمن.

وشروط خاصة بالعمليات البنكية الرقمية، والتي تشمل تلقي الودائع ومنح القروض.

أولا. شروط متعلقة بضمان أمن المعلومات ومتانة النظم وإدارة المخاطر التقنية:

نظرا لطبيعة عمل البنك الرقمي، فقد تشكل المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا مصدر رئيسي للقلق، بما في ذلك المخاطر ذات الصلة بأمن المعلومات، واتصال الأنظمة وسلامتها، واستمرارية العمل. لذلك يشترط النظام 04/24 للحصول على الاعتماد النهائي لممارسة نشاط البنك الرقمي ان يقدم مؤسسي البنك الرقمي تقريرا يتضمن تقييم جميع عناصر البنية التحتية الأساسية والنظم التكنولوجية وأمن المعلومات، ودرجة فعالية تلك النظم وقدرتها على دعم أنشطة البنك بكل أمان، وضمان استمرارية النشاط. (النظام 04/24، 2024، صفحة المادة 10)

كما يشترط أن ينجز هذا التقييم ويعد وجوبا من قبل مكتب خارجي مستقل عن مؤسسي البنك الرقمي، والذي له خبرة وتجربة مؤكدة في هذا المجال. (النظام 04/24، 2024، صفحة المادة 9).

وعليه، يشترط بنك الجزائر من البنوك الرقمية قبل منحها الاعتماد النهائي للبدء في النشاط، اخضاع أنظمتها المتصلة بتكنولوجيا المعلومات لاختبارات الاتصال والأمان من قبل طرف ثالث مستقل ومتخصص، حتى يضمن ان تتم عملية التقييم بشكل مستقل وموضوعي وذات مصداقية، حيث ستشكل هذه الاختبارات كذلك الدليل على الجاهزية التشغيلية للبنك الرقمي. فتأسيس بنك رقمي يتوقف على ضرورة بناء أنظمة قوية لتقنية المعلومات، والعمل على اختبارها بحثا عن أي نقاط ضعف قبل البدء بالعمل.

ويجب أن يكون لدى البنوك الرقمية خطة خروج تتناول سيناريوهات التوقف الجزئي أو الكلّي لنشاطها، ويجب أن توفر تقييمات كافية للمخاطر، إضافة إلى تقدير للمدة الإجمالية المرتقبة للتوقف الجزئي أو النهائي. (النظام 04/24، 2024، صفحة المادة 13)

ويمكن تفسير حرص المشرع الجزائري بإضافة شروط لاعتماد البنوك الرقمية في كون هذا الاخير يقوم بجميع هذا الاخير يقوم بجميع العمليات البنكية المعمول بها في البنوك التقليدية، فهو يقبل الودائع، ويمنح قروض، ويسير وسائل الدفع، وذلك عبر منصاته الرقمية بشكل أساسي بدلا من التفاعل الفعلي والمباشر مع العملاء. وبالتالي فان البنوك الرقمية تكون عرضة لمخاطر، لاسيما التعرض للهجمات السيبرانية وامن البيانات والمعلومات، بالإضافة للمخاطر الكلاسيكية التي تتعرض لها البنوك التقليدية بشكل عام، مثل مخاطر القروض، التضخم، ومخاطر السيولة.

ويمكن تعداد المخاطر الخاصة التي يمكن ان تتعرض لها البنوك الرقمية كما يلي:

أ- عمليات اختراق بعض الحسابات وسرقة الأموال من خلال عمليات القرصنة الالكترونية مع تطور أنظمة الاختراق والقرصنة وتعددها.

ب- احتمالية تزوير بعض بطاقات الحسابات والدفع، ومخاطر عمليات الاحتيال.

ت- بعض الفيروسات التي قد تصيب نظام المؤسسة المالية، مما يؤثر على فقدان حسابات العملاء. (ابو غدة، 2019، صفحة 45)

وعليه يتعين على طالبي الترخيص لإنشاء بنك رقمي الاخذ بعين الاعتبار أن امن المعلومات وقوة النظم تعد من العناصر الأساسية للبنك الرقمي. يجب أن يتماشى اختيار التقنيات والتدابير الأمنية مع المنتجات والخدمات المصرفية التي يعتزمون تقديمها، من خلال تأمين البنية التحتية والأنظمة والتطبيقات، بالإضافة إلى حماية جميع المعلومات والبيانات في مختلف حالاتها، سواء كانت أثناء النقل أو المعالجة أو التخزين أو النسخ الاحتياطي. وذلك لضمان سرية وسلامة وإتاحة البيانات، مع الالتزام بالإطار العام للأمن السيبراني.

لذلك من المهم أن يثبت كل مستثمر لإنشاء بنك رقمي في الجزائر قدرته على الامتثال لهذه المتطلبات التقنية الخاصة والإضافية.

ثانيا. الشروط المتعلقة بالعمليات البنكية:

يمكن للبنوك الرقمية القيام بمجموعة من العمليات البنكية، بما في ذلك تلقى الأموال من الجمهور، ومنح القروض، وإدارة وسائل الدفع. ومع ذلك، يجب عليها الالتزام بقواعد احترازية صارمة، لاسيما فيما يتعلق بالحدود المفروضة على ودائع كل عميل، ومنع تمويل الشركات الكبرى، باستثناء ما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة.

وتشترط المادة 12 من النظام 04/24 على ألا تتجاوز قيمة ودائع الزبون الواحد والأطراف المرتبطة به نسبة 1% كحد أقصى من إجمالي ودائع البنك. يطبق هذا السقف بعد مرور سنة واحدة من تاريخ بدء نشاط البنك.

أما بالنسبة لمنح القروض فيمنع منح قروض للمؤسسات الكبرى، باستثناء القروض المستحقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحولت إلى مؤسسات كبرى طبقا لنص المادة 12 من النظام 04/24 السالف الذكر. وتعفى البنوك الرقمية من هذا الشرط المتعلق بمنح القروض بعد مرور خمس (5) سنوات من تاريخ بداية مزاولة نشاطها بتوفر شرطين: الحصول على ترخيص من بنك الجزائر، وأن ترفع رأسمالها إلى ما لا يقل عن 150 % من الحد الأدنى لرأسمال البنوك الرقمية. بمعنى ان ينتقل رأسمال البنك الرقمي من 10 مليار دينار جزائري، الذي يعتبر شرطا لتأسيس البنك الرقمي، الى 25 مليار دينار جزائري.

تهدف هذه الشروط الإضافية الخاصة بالبنوك الرقمية لضمان أموال المودعين وعملاء البنك الرقمي بالنظر لممارسته نشاط ذو مخاطر عالية لاسيما التقنية منها.

الفرع الثاني: إجراءات اعتماد البنك الرقمي

بعد الحصول على ترخيص بإنشاء بنك رقمي من المجلس النقدي والمصرفي يتعين على مؤسس البنك أن يقدموا ملف طلب الحصول على الاعتماد إلى محافظ بنك الجزائر، ويجب أن يوجه طلب الاعتماد المرفق بعناصر المعلومات

والمستندات للمحافظ في أجل أقصاه (12) شهرا، ابتداء من تاريخ التبليغ بقرار الترخيص بالتأسيس أو الفتح. (النظام 24/01، 2024).

وتطبيقا لأحكام النظام 01/24 فصلت المادة 07 من التعليمة رقم 02/25 بمضمون الملف والمعلومات المرفقة بطلب الاعتماد والمتمثلة في:

أولا. لنسخة الاصلية للقانون الأساسي السجل التجاري، والتصريح بالوجود الجبائي، اضافة الى وثائق أخرى تتعلق بملكية او ايجار المقر الرئيسي، وتعيين محافظي الحسابات وهويتهم. الخ

ثانيا. شهادة التحرير الكامل لرأسمال الشركة.

ثالثا. يجب أن يتضمن كذلك طلب الاعتماد، ملفا لغرض اعتماد المسيّرين وتأهيل الإطارات المسؤولة، المعينين من أجل التحديد الفعلي لتوجيه النشاط، ومراقبته، وإدارة الكيان الذي سيتم إنشاؤه. (النظام 04/24، 2024، صفحة المادة 08).

تقوم المصالح المعنية لبنك الجزائر بمعاينة ميدانية للتأكد من توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لمباشرة الكيان المعني نشاطه. وتحرر عقب ذلك تقريرا يرسل إلى المحافظ. (النظام 04/24، 2024، صفحة المادة9).

بعد دراسة ملف الاعتماد، والتأكد من توفر الشروط الضرورية، وكذا الشروط الخاصة المحتملة التي يتضمنها الترخيص، وعلى ضوء النتائج التي تمخضت عنها بعثة بنك الجزائر المذكورة في المادة 9 أعلاه. يمنح الاعتماد بموجب مقرر من المحافظ والذي يدخل حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبليغه، وينشر في الجريدة الرسمية. (النظام 04/24، 2024، صفحة المادة 10)

الخاتمة

إن التحول الرقمي للمعاملات البنكية هو حتمية التطور التكنولوجي، نتج عنه انتشارًا واسعًا للبنوك الرقمية. إذ تقوم هذه البنوك بتطوير وتقديم المنتجات والخدمات المصرفية بشكل سريع وسهل، مع ضمان جودة عالية تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع.

من خلال هذه الدراسة، تبين أن البنوك الرقمية هي البنوك التي تقدم خدماتها المصرفية من خلال المنصات الرقمية بدلاً من الفروع التقليدية، وهذا عبر منصات إلكترونية متطورة تتيح للعملاء إجراء معاملاتهم المالية بسهولة وأمان، من خلال التطبيقات المصرفية المتاحة على الإنترنت أو عبر الهواتف الذكية.

واستكمالاً لجهود الدولة الجزائرية في دعم الابتكار والتحول الرقمي، بإصدار النظام 04/24 الذي يبين قواعد ترخيص واعتماد البنوك الرقمية، وهذا تطبيقًا لنص المادة 90 من القانون النقدي والمصرفي 09/23، التي تجيز الترخيص بإنشاء البنوك الرقمية. كما صدرت التعليمة 02/25 عن بنك الجزائر، التي حددت عناصر ملف الترخيص والاعتماد، وهذا ما يمثل خطوة هامة لمواكبة التطورات العالمية في صناعة التكنولوجيا المالية، وتلبي احتياجات العملاء بالسوق الجزائري.

وأبرزت الدراسة خصوصية البنوك الرقمية من حيث شروط اعتمادها، لاسيما ضرورة ضمان البنية التحتية الأساسية، والنظم التكنولوجية، وأمن المعلومات، ودرجة فعالية تلك النظم وقدرتها على دعم أنشطة البنك بكل أمان، وضمان استمرارية النشاط.

وأوضحت الدراسة أن البنوك الرقمية، بالرغم من أنها تقوم بكل العمليات البنكية، إلا أن المشرع خصها بقيود خاصة، لاسيما فيما يتعلق بمنح القروض أو تلقي الودائع من العملاء، وهي شروط تقتضيها طبيعة البنوك الرقمية وخصوصيتها.

لقد أصبح من الضروري تسريع تجسيد البنوك الرقمية على أرض الواقع، نظرًا للتحديات الكبيرة التي يواجها النظام المصرفي الجزائري، بما في ذلك التحول الرقمي للخدمات البنكية. وعليه، وفي ظل الحاجة الملحة لرقمنه الخدمات المصرفية في الجزائر، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات والاقتراحات:

-تعزيز البنية التحتية السلكية واللاسلكية والتقنيات الحديثة، مع ضرورة التوسع والتحديث المستمر لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

-تعزيز الثقافة الرقمية في المجتمع الجزائري، وتسريع عملية الرقمنة في جميع القطاعات، وخاصة في القطاع المصرفي.

-إنشاء تسهيلات وحوافز للحفاظ على الكفاءات في البلاد، والحد من هجرة العقول.

-اعتماد التحول الرقمي في كافة القطاعات، نظرًا لأهميته.

-تحسين بيئة الاستثمار والأعمال لجعلها أكثر جاذبية، مما يسهم في تشجيع الاستثمار في مجال البنوك الرقمية.

-نشر وتعزيز الثقافة المالية بشكل واسع بين المواطنين.

-ضرورة تحديث الأطر القانونية والتنظيمية لتلبية الاحتياجات التكنولوجية المتطورة والتحول الرقمي.

-دعم وتشجيع الشركات الناشئة على ابتكار وتطوير الخدمات المالية وتطبيقات التكنولوجيا المالية.

-تعزيز الاقتصاد الرقمي وخلق بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي والمالي في الجزائر، خاصة في ظل التقدم السريع للتكنولوجيا وزيادة اعتماد المستهلكين على الأجهزة الذكية والإنترنت لتلبية احتياجاتهم المالية.

قائمة المراجع والمصادر:

-المراجع باللغة العربية

. القوانين

1- المرسوم الملكي رقم 05. (1386هـ/1966م). نظام مراقبة البنوك. الرياض، المملكة العربية السعودية: الجريدة الرسمية.

2-النظام 05/92 المتعلق بالشروط الواجب توافرها في مؤسسي البنك والمؤسسات المالية. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 08، 7 فبراير 1992.

3-قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي (العدد 37). القاهرة، مصر: الجريدة الرسمية، العدد 37، 17 سبتمبر 2000.

4-بنك الكويت المركزي. (2022). دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية في دولة الكويت. استرجع في 28 مايو 2025، من موقع بنك الكويت المركزي.

5-قانون 09/23 المتضمن القانون النقدي والمصرفي. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 43، 27 يونيو 2023. .

الأنظمة والتعليمات

1-النظام 24/01 الذي يحدد شروط الترخيص بتأسيس بنك ومؤسسة مالية واعتمادها. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 18، 13 مارس 2024.

2-النظام 02/24 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 18، 13 مارس 2024.

3-النظام 04/24 المتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد لممارسة نشاط البنك الرقمي. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 77، 19 نوفمبر 2024.

4-التعليمة المتعلقة بالشروط الخاصة للترخيص واعتماد ونشاط بنك رقمي. الجزائر: الجريدة الرسمية، 25 فبراير 2025.

. الكتب

1-أبو غدة، عبد الستار. (2019). العقود الذكية والبنوك الرقمية والبلوك تشين. في ندوة البركة التاسعة والثلاثون للاقتصاد الإسلامي (ص 207-246). جدة، المملكة العربية السعودية: بنك البركة.

2-التميمي، علاء. (2012). التنظيم القانوني للبنك الإلكتروني على شبكة الإنترنت. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

3-كافي، مصطفى يوسف. (2012). النقود والبنوك الإلكترونية. دمشق، سوريا: دار رسلان.

. الرسائل الجامعية

-قزولي، عبد الرحيم. (2015). النظام القانوني للبنوك التجارية في الجزائر [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

. المقالات

1-بحوصي، مجدوب.، وبن عبد العزيز، سفيان. (2013). واقع وآفاق البنوك الإلكترونية (مع إشارة إلى مستقبلها في الجزائر). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 6(2) ، ص.ص. 211-224.

2-دريد، حنان.، وغريب، الطاوس. (2022). الصيرفة الرقمية كتوجه حديث للبنوك الجزائرية: دراسة إحصائية. المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، 10(1) ، ص.ص. 598-616.

3-وافي، ميلود.، وداودي، مُحَمَّد. (2017). واقع ومتطلبات تفعيل البنوك الإلكترونية: دراسة حالة الجزائر. مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، 1(1) ، ص.ص. 4-30.

. دراسات على مواقع إلكترونية

1- الجزائر تعيد رسم المشهد المصرفي بإطلاق إطار تنظيمي للبنوك الرقمية، موقع.

(2025. الاطلاع في 28 مايو 2025، من https://econ-pedia.com

3- البنوك الرقمية Mohamed Nasser & Partners Law blog الاطلاع في 28 مايو 2025،

https://mnasserlaw.com/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%88%d9%/83-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%82%d9%85%d9%8a%d8%a9

3-عية، عبد. الرحمان. (2024). تصريح حول تحديات البنوك الرقمية في الجزائر. الجزيرة. الاطلاع في 28 مايو 2025، من https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/11/30

4-هارون، عمر (2024). تصريح حول تحديات البنوك الرقمية في الجزائر. الجزيرة. الاطلاع في 28 مايو 2025، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/11/30

المراجع باللغة الأجنبية:

La banque de demain: Vers davantage de digitalisation, d'ouverture et de responsabilité. mc2i.(2022) .

Consulte le 28 مايو 2025، في https://www.mc2i.fr/articles/la-banque-de-demain